

قاعدة ٢ - هلى وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

هامر بان يعهم هذا القانون بختام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى القبة فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣ (٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤)

قواد

هامر حفرة هاحب هبلالة

هئيس هجلس الوزراء

هبد الفناح هيجى

وزير الحفانية

هحمد هلى

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤

بشأن تنظيم المدارس الحرة

هحن قواد الأول ملك هصر

هزر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

قاعدة ١ - هكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفطيش وزارة المعارف العمومية .

هتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير أميرية - كاملة أو غير كاملة - تعد بصفة أصلية للتلاميذ للاختبارات العامة التى تعقدتها وزارة المعارف العمومية .

قاعدة ٢ - لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بمراعاة الشروط الآتية :

(١) أن يكون موقع المدرسة بعيدا عن المستنقعات والحيوانات وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات المقلقة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة التى تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

(٢) أن لا يكون فى جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .

(٣) أن تنظم فى المدرسة أقسام منفصلة للبنين والبنات فى حالة أعدادها لقبول البنين .

(٤) أن يكون البناء سليما ومستوفيا للشروط الصحية التى تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

قاعدة ٣ - هيجب فىمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مئذس أو أبى عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا للشروط الآتية :

(١) أن يكون متمما بالأهلية القانونية الكاملة .

قاعدة ٤ - لا يسرى هذا القانون على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به .

قاعدة ٥ - هلى وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

هامر بان يعهم هذا القانون بختام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى القبة فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣ (٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤)

قواد

هامر حفرة هاحب هبلالة

هئيس هجلس الوزراء

هبد الفناح هيجى

وزير الأوقاف

هحمد هجيب هفرابلى

أعلان

هد صدقت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٤ ، وفقا لسنة ١٢ من القانون المدنى المختلط ، على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٤ بعدم جواز التنازل عما يخص المستحقين فى الأوقاف أو الحجز عليه إلا فيما زاد عن ١٢٠ جنيها سنويا .

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤

بتعديل المادة ٥٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الخاص

بتشكيل محاكم الجنائيات

هحن قواد الأول ملك هصر

هزر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

قاعدة ١ - همدن المادة ٥٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل محاكم الجنائيات على الوجه الآتى :

"هلمتهم الغائب تحكم فى غيبته محكمة الجنائيات حسب أحكام قانون تحقيق الجنائيات .

هوع ذلك فالشخص الغائب الذى يكون متهما فى جنحة مقدمة الى محكمة الجنائيات يقضى فى غيبته طبقا للإجراءات المعمول بها أمام محاكم الجح ."